السكـــــان والمكـــــان : الحـــالـــة المصـــريـــة

إعـــداد : دكتـــور أبـــو زيـــد راجـــح

السكـــان والمكـــان : الحالـــة المصـــرية

المقدمة:

تتمثل مشكلة مصر الكبرى في تضاعف عدد سكانها بمعدّل متزايد في حيز مكـــاني ضبـــيق محدود ،وقد بلغ هذا الحيز درجة التشبع السكاني القصوى منذ فترة ليست قصيرة وأصبح غير قادر علي استيعاب مزيدا من السكان . وقد أدى هذا الضغط السكاني الكبير – والذي لم يقابله اتساع مكاني متزامن ومتناسب معه ــ إلى مشاكل متفاقمة في الحيز المعمور الحـــالي فـــي الوادي والدلتا ، منها زيادة الكثافة السكانية زيادة كبيرة وتآكل الأراضي الزراعيـــة الخـــصبة وتدني مستوى الحياة في نواحيها العمرانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية .

بدأ التكدس السكاني منذ منتصف القرن العشرين وازدادت حدّته في العقود الأخيـــرة . كـــان تعداد السكان في منتصف القرن الماضي ٢٠ مليون نسمة وازداد منذ ذلك الحين إلى ما يقرب من خمسة أضعافه ، وأصبح في الوقت الحالي أكثر من ٩٠ مليون نسمة يعيشون فـــي نفـــس الحيز المكاني المحدود والذي لا تتجاوز مساحته ٥.٧% فقط من المساحة الكلّية لمصر . ومن المتوقع أن يصل تعداد السكان في عام ٢٠٥٢ إلى ما يزيد على ١٥٢ مليـــون نـــسمة ، أي بزيادة سكانية قدرها ٦٠ مليون نسمة خلال الأربعين سنة القادمة .

هذا العدد الكبير من السكان الجدد يجب أن تتوفر لهم مساحات عمرانية كافية بكل ما يلزمهـــا من مستقرات بشرية وأنشطة إنتاجية وخدمية وثقافية وترفيهية في الحيز غير المأهول خارج الوادي والدلتا في صحراوات مصر وسواحلها . هذا الانتقال السكاني إلى الحيز الجديد أصبح أمراً مصيرياً لا مفر منه إذا ما أردنا لمصر أن تنتقل من مجتمع الدول النامية إلـــى مجتمـــع الدول المتقدّمـــة ، وتشارك غيرها من هذه الدول مشاركة فعّالة في تشكيل الحياة المعاصرة .

إن مصر تقف الآن بين حيزين : حيز قديم ضاق تماماً بساكنيه واستنفدت قواه ، وحيز رحب جديد ــ لم يستوطن بعد إلا في أقل القليل – تتوفر فيه الإمكانات الكامنة والظـــاهرة الكافيـــة لاستيعاب واستقرار الزيادة السكانية في الحاضر والمستقبل

وبمعنى آخر فإن مصر الآن في منعطف تاريخي فاصل ، كما أنها أمام تغير جغرافي بشري شامل ، إذ عليها أن تنتقل من نظام حياة عاشته منذ الاستقرار الأول على ضفاف النيل وحتى العصر الحديث ؛ إلى حياة جديدة تختلف كلياً عن سابقتها الأولى .

فالمنعطف التاريخي يتمثل في انتهاء دورة حضارية قامت في مصر أساساً على نشاط معيشي واحد وهو الزراعة النهرية الموسمية في واد شريطي ضيق تحفه الصحراوات من الجانبين ،

بقيم وتقاليد ومعتقدات راسخة استقرت في ضمير ووجدان المصريين منذ القدم وحتى الآن ، وبداية

دورة حضارية جديدة تقوم على أسس مختلفة عن الحضارة الأولى ، منها التعدّد والتنوّع في الأنشطة الحياتية واستخدام تقنيات علمية متقدّمة في الإنتاج والخدمات مع الانفتاح المعرفي على العالم على أوسع مدى . وسوف يتولد عنها بالضرورة قيم وأعراف جديدة أكثر اتساقاً مع ضرورات زمانها ومكانها . لقد بدأت الحضارة الزراعية التي نشأت في الحيز القديم تفسح مكاناً لحضارة جديدة تولد على أرض مصر في صحراواتها وسواحلها .

أما التغير الجغرافي البشري فيتمثل في حتمية الانتقال السكاني من الحيز الحالي الذي شاخ وبدأ في التآكل إلى آفاق جديدة رحبة في صحراوات مصر الواسعة وسواحلها الممتدة شرقاً وشمالاً بطول البلاد وعرضها . وتشتمل هذه الآفاق علي أقاليم تنموية واعدة مثل شبه جزيرة سيناء والساحل الشمالي الغربي والوادي الجديد فضلا عن أقاليم الصعيد مع ساحل البحر الأحمر .

وسوف يمتد التغير في أنماط الحياة إلي نظام إدارة المجتمع ، إذ إنه سوف يتحول من النظام المركزي الحالي الذي تهيمن فيه الحكومة المركزية هيمنة شبه مطلقة علي الأقاليم والمحليات إلي نظام معاصر يتسم باللامركزية وبالمشاركة الشعبية الحقيقية .

وفيما يلي رصد للواقع المكاني والسكاني المصري وبيان ضرورة الانتشار السكاني إلى خارج الوادي والدلتا وإقامة حياة وحضارة جديدة .

أولا : المكان ـ الخصوصية المصرية

(١) الموقع : عبقرية المكان ووسطية المناخ

تقع مصر عند ملتقى القارات الثلاث إفريقيا وآسيا وأوروبا والتي تمثل فيما بينها الكتلة اليابسة العظمى علي سطح الأرض . ويمتد المحيط الأطلسي من خلال البحر المتوسط كما يمتد المحيط الهندي من خلال البحر الأحمر إلي قلب هذا السطح اليابس ويلتقيان في مصر أيضاً . فكما أنها تمثل نقطة التقاء المسطحات اليابسة فهي في ذات الوقت تمثل نقطة التقاء المسطحات المائية أيضاً . أي أنها تجمع بين وسطية البر ووسطية البحر في آن واحد وبنفس المقدار ، وهذا ما تنفرد به مصر عن بقية بلاد العالم .

وقد أعطى هذا الموقع الفريد لمصر أهمية جغرافية وتاريخية وإنسانية بالغة . لقد كانت مصر – ومازالت – ملتقى الطرق العالمية البرية والبحرية كما كانت ملتقى الحضارات والثقافات

والأديان،وفي وسط الأحداث التاريخية الكبرى في العصر القديم والعصر الوسيط والعصر الحديث . وصدق فيها وصف المقريزي لها بأنها " متوسطة الدنيا ". وفي لقاء الحضارات والثقافات كانت مصر دائما خير مثال " للتهجين " وليس " للتصادم " بين هذه الحضارات والثقافات .

يتميز مناخ مصر في وقوعه في منطقة الراحة المناخية بعيداً عن التطرف المناخي المتمثل في شدة البرودة من ناحية وشدة الحرارة من ناحية أخرى . كما يتميز أيضاً بدرجة معتدلة في كل من نسبة الرطوبة وسرعة الرياح . أي أنها تقع أيضاً في وسطية المناخ .

(٢) إيكولوجية مصر وثنائية "الحيز المعمور" و "الحيز المهجور"

١ – المسطح الجغرافي

الحيز المصري القومي حيز رحب تبلغ مساحته حوالي مليون كيلو متر مربع ، وهو في مجمله شبه مربع حدّاه الشمالي والشرقي مستقيمان ، الشمالي يطل علي البحر المتوسط والشرقي يطل علي البحر الأحمر . وهما يفصلان ــ بل يربطان ــ مصر بالنطاق العالمي الخارجي " العالم العربي " شمالاً و "العالم الشرقي" شرقاً ، ولذا فإن تاريخ مصر كان علي الدوام علاقة متتالية ومتبادلة بين هذين العالمين . أما في الاتجاه الجنوبي والاتجاه الغربي فتمتد الأرض امتداداً طبيعياً إلي كل من السودان وليبيا دون فاصل جغرافي يفصل مصر عن هاتين الدولتين . والحدود بين مصر وبينهما هي حدود سياسية في المقام الأول ، وليست حدوداً طبيعية .

٢ – ثنائية الحيز

يتميز الحيز المصري بأنه يشتمل علي منظومتين مكانيتين شديدتي التباين : الأولي منظومة الوادي الفيضي والثانية المنظومة الصحراوية ، ولكل منهما طبيعتها الخاصة المختلفة تماماً عن الأخرى : إحداهما زراعية خصبة محدودة المساحة تبلغ حوالي ٥.٧% فقط من مساحة مصر الكلية ومأهولة بالسكان إذ يسكنها حوالي ٩٧,٨% من مجموع المصريين . والأخرى رحبة وفي مجملها صحراوية جافة غير مأهولة ، بل شبه مهجورة . والحد الفاصل بينهما واضح تماماً يكاد يشبه الحد الفاصل بين اليابس والماء .

ويتمثل الحيز الأول المعمور في شريط ضيق من الأراضي الزراعية علي جانبي نهر النيل . ويمتد هذا الشريط بطول البلاد من الجنوب إلى الشمال بانحناءات هادئة ثم

ينفرج عند إقليم القاهرة في شكل مروحة مكوّنا دلتا النيل بفرعيه رشيد دمياط . وهـذا الحيز أحادي النشاط القائم علي الزراعة النهرية الموسمية . ويشتمل هذا الحيز علـي الوادي والدلتا ومنخفض الفيوم ، ويتميز بتكاثف بشري شديد واستخدام مكثف لأراضيه.
أما الحيز الثاني غير المأهول فيتكون من ثلاث وحدات إيكولوجيـة هـي الـصحراء الغربية بساحلها الشمالي علي البحر المتوسط ، والصحراء الشرقية بـساحلها الـشرقي علي البحر الأحمر ، وشبه جزيرة سيناء بشكلها المثلث بين ساحل خليج العقبة شـرقاً وساحل خليج السويس غرباً وساحل البحر المتوسط شمالاً . وهذا الحيز يشتمل علـي أقاليم تتفاوت فيما بينها بيئياً وإيكولوجياً من منخفضات وهضاب ومرتفعات وسواحل .
كما أنها تتسم بتعدد إمكاناتها الظاهرة والكامنة والتي يمكن أن تقوم عليها أنشطة تنموية متعددة : صناعية وزراعية وسياحية وخدمية قادرة علي اسـتيعاب الزيـادة الـسكانية المتوقعة خلال القرن الحالي . أي أنها تمثل الامتداد الطبيعي للحيز الأول في الـوادي والدلتا بعد أن ضاق بساكنيه وأصبح غير قادر علي استيعاب مزيدا منهم . وبذا يمكننا القول أن " الحيز المهجور " هو في حقيقة الأمر الرصيد الحيوي " للحيـز المعمـور " الحالي
وتبلغ مساحة هذا الحيز حوالي ٩٤% من مساحة مصر كمـا سـبقت الإشـارة إليـة وباستيطان سكاني محدود للغاية يكاد لا يذكر .

٣ – <u>مركز ثقل العمراني في الحيز الحالي والحيز المستقبلي</u>

إن الشكل الفريد شبه الخطي لوادٍ زراعي ضيق يسير من الجنوب إلي الشمال ؛ وسـط صحراوات جافة علي جانبيه ثم انفراجه مكوّناً دلتا النهر ؛ قد حـدد بـصورة دائمـة ونهائية مركز الثقل للمكان المصري وذلك عند تلاقي الوادي بالدلتا في إقليم القـاهرة .
وبذا أصبح هذا الإقليم الأوسط هو الإقليم الحاكم منذ فجر التاريخ وحتى الآن . كما أن الاعتماد الكلي علي نهر واحد لبلد زراعي قد أضاف بعداً آخر لأهمية هذا الإقليم وهو السيطرة والهيمنة علي مصر بكاملها .
وفي الأحقاب الأخيرة صار هذا الإقليم ليس فقط مركز الثقل الإداري والسياسي ، بـل أيضاً مركز النشاط التجاري والصناعي والمهني والتعليمي علي المستوى القومي .
وبذا أصبح بذلك شديد الجاذبية للهجرة الداخلية حتى تحول في النهاية إلـي مـستودع ضخم للسكان وللنشاطات المعيشية بأنواعها المختلفة ، وصار له تأثير طاغ علي بقيـة الأقاليم الأخرى .

ولكن إذا ما تم تعمير الحيز الجديد في الأقاليم الصحراوية والساحلية ؛ فإن الإقليم القاهري في وسط الحيز الحالي سوف يفقد مركزيته المفرطة وثقله الحضري الكبير . وسوف تنتشر مراكز ثقل جديدة على أقاليم التنمية المختلفة . أي تتحول مصر من دولة شديدة التمركز إلى دولة لا مركزية في إدارتها وفي تنميتها .

ثانيا : **السكان : التوزيع في المكان والزمان**

(١) **التوزيع السكاني في الحيز الحالي**

تعاني مصر تفاوتاً كبيراً في التوزيع المكاني للسكان وذلك علي محورين : المحور الأول يتمثل في التركيز الشديد للسكان في الحيز المعمور الحالي في الوادي والدلتا ؛ إذ تبلغ نسبة السكان فيه ٩٨,٢% من مجمل سكان مصر . أما بقية السكان ونسبتها ١,٨% فقط فتعيش خارج الوادي والدلتا موزّعة كالآتي : ٠,٧% في الصحراء الغربية و ٠,٤% في الصحراء الشرقية و ٠,٧% في سيناء .

أما المحور الثاني للتفاوت في التوزيع المكاني للسكان فيتمثل في أن المحافظات الشمالية يسكنها ٨٢% من السكان . أما المحافظات الجنوبية (وهي أكثر من نصف مساحة مصر) فيسكنها ١٨% فقط . وتشتمل المحافظات الشمالية علي شمال الصعيد والدلتا وسيناء والجزء الشمالي من الصحراء الغربية . أما المحافظات الجنوبية فتشتمل علي محافظات أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان والجزء الجنوبي من الصحراء الغربية ومحافظات البحر الأحمر .

أي أن التفاوت السكاني الشديد يتمثل في الاتجاهين : الطولي من ناحية (بين الحيز المعمور والحيز الخالي) ، والعرضي من ناحية أخرى (بين شمال مصر وجنوبها)

(٢) **الانتشار السكاني عبر العصور**

كان هناك شبه اتزان تاريخي بين عدد السكان وبين مساحة الحيز المأهول في مصر منذ بدأ الاستقرار علي ضفاف النيل وحتى العصر الحديث . إذ كان عدد سكان مصر خلال تاريخها الطويل وحتى بداية القرن التاسع عشر حوالي ثلاثة ملايين نسمة يعيشون علي مساحة تبلغ حوالي مليوني فدان من الأراضي الزراعية . وكانت هذه النسبة بين عدد

السكان ومساحة مجالهم الحيوي ثابتة تقريباً خلال هذا التاريخ وحتى بداية القرن التاسع عشر . ولكن خلال المائة والخمسين سنة التالية أي حتى منتصف القرن العشرين زاد عدد السكان إلى ٢٠ مليون نسمة ، وزادت مساحة الأرض المنزرعة إلي ٦ ملايين فدان مع زيادة كبيرة رأسية تتمثل في تعدّد الدورات الزراعية في السنة الواحدة بدلاً من دورة زراعية واحدة وتنوّع في إنتاجيتها . أي أن الزيادة السكانية خلال هذه الفترة صاحبتها زيادة مكانية بنفس النسبة تقريباً . وبتعبير آخر فإن الزيادة السكانية واكبها بنفس المعدل أتساع مكاني ، وسار الاثنان معاً في تناسق وتوافق .

ولكن الأمر أختلف تماماً منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن ، أي خلال الستة عقود الأخيرة ، فقد أختل الاتزان السكاني والمكاني اختلالاً كبيراً . إذ إن عدد سكان مصر زاد من ٢٠ مليون نسمة إلي أكثر من ٩٠ مليون نسمة في الوقت الحالي ، أي إلي ما يقرب من خمسة أضعاف ما كان عليه من قبل ، ولم يواكب هذه الزيادة المضاعفة في هذه الفترة القصيرة زيادة مكانية مناسبة في الحيز العمراني ، بل واكبها تآكل مكاني شديد الخطورة داخله . إذ إن المساحة المنتجة في هذا الحيز قد تناقصت بدرجة كبيرة – بمقدار الثلث تقريباً – نتيجة للامتدادات البنائية المستمرة للمدن والقرى علي الأراضي الزراعية المحيطة بها . ذلك لأن النمو السكاني المتزايد قد تم خلال هذه الحقبة داخل النطاق المكاني الثابت للحيز الحالي ، وأصبح الوعاء المكاني يحتوي علي ما يقرب من خمسة أضعاف ما كان يحتويه من السكان قبل ستين عاماً

ويمثل منتصف القرن العشرين النقطة الحرجة التي بلغ عندها الاتزان بين الإنسان والمكان أقصاه ، والتي بعدها بدأ المكان يضيق تدريجياً بساكنيه إلى حد الاختناق . ومع الانفجار السكاني علي حيز مكاني يتآكل و ذي قاعدة تنموية أحادية ، بدأت مصر ولأول مرة في تاريخها تفقد الاتزان بين الإنسان والمكان بدرجة خطيرة ، وأصبح هذا الخلل المكاني السكاني يهدد الوجود المصري ذاته .

والأمر كان يمكن أن يكون هيناً علي مصر إذا ما تمت مواجهة الزيادة السكانية بتوفير حيز مكاني متناسب معها مع بدايات هذا النمو الكبير في منتصف القرن العشرين ، لكي يسير النمو السكاني والامتداد المكاني في تزامن وتكامل . ولكن التباطؤ في توفير مثل هذا الحيز أدى إلى تفاقم المشاكل الحياتية في الحيز القديم ، مما يتطلب من الدولة الآن ليس فقط إقامة حيز مكاني جديد لاستقبال الزيادة السكانية ، بل أيضاً حل مشاكل الحيز الحالي التي تزداد خطورة وتفاقماً يوماً بعد يوم . وهذا يعني زيادة الأعباء الملقاة علي كاهل الدولة زيادة كبيرة في الوقت الحاضر . ويجب الإشارة هنا إلى أن مشاكل الحيز

الحالي المتفاقمة لا يمكن أن تحل بذاتها بل بتعمير الحيز الجديد والانتقال السكاني إليه بما يخفف من الضغط السكاني الكبير الحالي الواقع علي الحيز الحالي .

وليس أمام المصريين الآن ــ إذا ما أرادوا استمرار حضارتهم ــ إلا الخروج إلي آفاق جديدة رحبة خارج واديهم . وهذا الحيز الجديد بمساحاته الشاسعة وبإمكاناته الكبيرة المتنوعة قادر تماماً على استيعاب الزيادة السكانية الحالية والمستقبلية المتوقعة إذا ما أعِدَ له التخطيط الاستراتيجي القومي السليم لتنميته تنمية شاملة ، وأُحسن إدارة هذه التنمية . ويمكن في هذه الحالة أن تستعيد مصر الاتزان المفقود بين الإنسان والمكان .

مما سبق يتضح أن الانتقال من الحيز الحالي في الوادي والدلتا إلى آفاق جديدة في صحراوات مصر وسواحلها أصبح أمراً مصيرياً بالنسبة لمصر والمصريين . ويعني هذا الانتقال في حقيقة الأمر إقامة حياة جديدة بحضارة جديدة بكل مقوّماتها لمجتمع جديد .

ثالثاً : <u>عدم الاتزان بين المكان والسكان ــ المشاكل والتحديات</u>

مع الزيادة السكانية الكبيرة في الحيز الحالي دون أن يقابلها زيادة مكانية وفرص عمل كافية وإدارة رشيدة للتنمية تتسم ببعد النظر ووعي كامل بالأبعاد الحقيقية لمشاكل الوطن ، فقد تفاقمت مشاكل مصر في الحقبة الأخيرة تفاقماً كبيرا . وأصبح الحيز الحالي يسير في تدهور بصورة مقلقة للغاية حتى قيل أنه حيز " يأكل ذاته بذاته " ، مما يهدد الوجود المصري ودور مصر الحضاري والتاريخي تهديداً خطيراً .

وتتلخص هذه المشاكل والتحديات في أربعة مجالات رئيسية :المجال العمراني والمجال الاقتصادي والاجتماعي ومجال الخدمات ومجال الموارد الحاكمة (المياه والطاقة) . وسنكتفي هنا في هذه الدراسة بالمجال العمراني والحضري .

(١) <u>الخلل في منظومة العمران ودلالاته</u>

يتمثل النسق العمراني المصري تاريخياً في منظومتين : منظومة الريف (القرى) ومنظومة الحضر (المدن) . وقد اختص الريف بالإنتاج الزراعي بينما اختص الحضر بأنشطة الإدارة والتجارة والحرف المتصلة أساسا بالزراعة . أي أن النسق العمراني بأكمله ، بريفه وحضره ، قد تم تشكيله علي حسب طبيعة ومتطلبات الحياة الزراعية النهرية الموسمية التي قامت في الوادي والدلتا منذ الاستقرار الأول وحتى العصور الحديثة .

وقد ارتبطت القرى والمدن في هيكل إداري راسخ ؛ تحدّدت فيه علاقات القرى بالمدن وعلاقات المدن بعضها مع بعض بمستوياتها الثلاثة : "المدينة ــ المركز" و "المدينة ــ الإقليم" و "المدينة ــ الدولة". " فالمدينة ــ المركز " يدور في فلكها مجموعة القرى التي تديرها . " والمدينة ــ الإقليم " تدير " المدن ــ الإقليم " التي تقع في نطاقها . أما " المدينة ــ الدولة " فهي مركز السلطة العليا " المدنية و الدينية " .

استمر هذا الاتزان العمراني شبه ثابت منذ إنشاء الدولة القديمة وحتى نهاية الدولة العلوية في منتصف القرن العشرين . ومنذ ذلك الحين استجدت على الساحة المصرية مستجدات اقتصادية واجتماعية وسكّانية عجز النسق العمراني التقليدي عن احتوائها . فقد تجاوزت في حركتها المتسارعة هذا النسق دون أن ينظم مساراتها تخطيط شامل ، قومي وإقليمي ومحلي يسعى إلى تحقيق أهداف قومية واضحة .

لقد أدت هذه المتغيرات ، التي سارت بدون تخطيط أو توجيه ، إلى نمو عشوائي مشوّه للعمران يتمثل فيما يلي :

١ – <u>تحضر الريف وتريف الحضر</u>

تراجعت الصبغة الزراعية التقليدية للريف . بعدما أخذت القرى بمظاهر التحضّر دون أن يكون لديها المقوّمات الأساسية التي تقوم عليها الحياة الحضرية السليمة ، وهذا ما يسمى "بتحضر الريف" . بينما أدت الهجرة البشرية الكبيرة من الريف إلى الحضر ــ ليس بدافع عوامل جذب في الحضر بقدر ما هي عوامل طرد من الريف ــ إلى أن تحملت المدن عبئاً سكانياً كبيراً دون توفر فرص عمل كافية لهؤلاء المهاجرين الجدد . وقد نتج عن ذلك "تريّف الحضر" وعلي الأخص في الأحياء العشوائية بالمدن .

٢ – <u>عجز النظام الرسمي عن احتواء وإدارة متغيرات العمران المتسارعة</u>

أمام عجز القوانين ولوائح البناء المنظّمة للعمران عن اللحاق بالمتغيرات المتسارعة ، فقد تم نمو المدن أفقياً ورأسياً في أغلب الأحيان خارج هذه القوانين واللوائح نمواً مشوّهاً . وفقدت المدن بذلك عنصراً أساسياً من عناصر جودة الحياة الحضرية ، وهو ما يطلق عليه " بالتنسيق الحضري Urban Harmony " . وأصبح التلوّث البصري أحد سمات الواضحة للمدينة المصرية ، بجانب التلوّث السمعي والتلوّث البيئي .

٣ – <u>النمو العشوائي بصورة متزايدة</u>

فقد تمكنت ظاهرة النمو العشوائي من بنية العمران المصري المعاصر . ولم تعد ظاهرة استثنائية يمكن احتواؤها وعلاجها ، بل صارت ظاهرة كل المدن وكل القرى . فأصبحت بذلك حقيقة قائمة وجدت لتبقى لزمن غير قصير ، بكل ما يعنيه ذلك من آثار اجتماعية خطيرة. ويعيش في المناطق العشوائية ما يزيد عن ١٦ مليون نسمة ، وهي حالياً في ازدياد مستمر دون توقف .

٤ – <u>طغيان البؤرة القاهرية علي العمران المصري بأكمله</u>

من الملاحظ طغيان البؤرة القاهرية علي المنظومة العمرانية بأكملها وسيطرتها شبه الكاملة علي العمران المصري بمدنه وقراه بصورة قل أن نجد لها مثيلاً في دول العالم الأخرى ، إذ يبلغ سكان القاهرة الكبرى خُمس مجموع السكان ، وتستحوذ وحدها علي ما يقرب من ٤٠% من مجموع الاستثمارات ، وتحتوي علي أكثر من نصف الخدمات الاجتماعية علي المستوى القومي مثل الصحة والتعليم ــ وعلي الأخص التعليم العالي والبحث العلمي ــ والخدمات الثقافية . كما أنها تقع في قلب شبكات النقل القومي والإقليمي .

٥ – <u>الخلل في تسلسل أحجام المدن</u>

عدم تسلسل أحجام المدن التسلسل الطبيعي المعترف به في علم العمران . فمن الملاحظ وجود تفاوت كبير بين المراكز الحضرية الكبرى وبين المدن الكبيرة التي تمثل عواصم المحافظات وبين المدن المتوسطة عواصم المراكز والمدن الصغيرة من حيث أعداد السكان وحجم الاستثمارات و فرص العمل والخدمات الحضرية ، مما أدى إلي تباعد هذه الشرائح من المدن وعدم التناسق فيما بينها .

لقد أدى الاختلال العمراني إلي استئثار الشرائح الكبرى من المدن بالإمكانيات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية خصوصاً المتميزة منها مثل الجامعات والمستشفيات المتخصصة ، وحرمان سكان المدن المتوسطة والمدن الصغيرة من هذه الإمكانات ، أي إلى تفاوت كبير في الفرص والخدمات بين سكان شرائح هذه المدن . وهذا الخلل في تسلسل المدن يمثل عدم تحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة المكانية في السياسات التنموية للدولة .

(٢) الخلل في منظومة الإسكان وانعكاساتها الاجتماعية

قد تكون مؤشرات الإسكان أكثر المؤشرات وضوحاً للدلالة علي التفاوت البالغ بين شرائح المجتمع وعدم التبارب والتبانس الاجتماعي . وفيما يلي بعض هذه المؤشرات .

١ – استشراء الإسكان المشوه

لم تعط الدولة خلال العقود الأخيرة الاهتمام الكافي والواجب لإسكان الشرائح الدنيا من المجتمع ــ والتي تمثل ما يقرب من نصفه ــ مما اضطرها إلي أخذ الأمر بيدها وإقامة الإسكان العشوائي خارج النظام العام للدولة . وهذا النوع من الإسكان يمثل بيئة عمرانية بالغة التردي ، كما تنقصه المرافق والخدمات الاجتماعية اللازمة للحياة الحضرية في حدها الأدنى . كما قامت هذه الشرائح بالسكن فيما يسمى بالإسكان الجوازي ، أي بالسكن في أماكن غير معدة أصلاً للسكن مثل أحواش المساجد والأماكن الأثرية وغرف الأسطح والعشش الخشبية المقامة في أزقة وفراغات الأحياء الشعبية . كما يشمل الإسكان الجوازي سكن أسرة كاملة في غرفة واحدة ، وتشارك غيرها من الأسر في دورة مياه واحدة ، كما يشمل أيضا إسكان المقابر . وتبلغ نسبة الأسر التي تسكن هذا النوع من الإسكان حوالي ٢٠% من مجموع الأسر الحضرية . وتحتاج هذه الشرائح من المجتمع إلي ما يزيد علي ٣ ملايين وحدة سكنية في الوقت الحالي لتلبية احتياجاتها من السكن في حده الأدنى .

٢ – يقابل الإسكان المشوه ، الإسكان فوق المتوسط والإسكان الفاخر الخاص بالشرائح العليا من المجتمع

لقد تم إشباع حاجة هذه الشرائح من إسكان دائم وإسكان موسمي ، بل وأصبح لديها فائض يمثل مخزوناً سكنياً راكداً يقدر بحوالي ٢ مليون وحدة سكنية مغلقة غير مستخدمة ، وبحوالي ٥ ملايين وحدة خالية حسب تعداد ٢٠٠٦ أي بمجموع حوالي ٧ مليون وحدة سكنية .

مما سبق يتضح أن الإسكان المصري ينقسم إلي منظومتين منفصلتين ومتباينتين ، تدور كل منهما حول بؤرة اجتماعية خاصة بها : الأولى خاصة بالشرائح الدنيا والأخرى خاصة بالشرائح العليا . وهاتان البؤرتان في تباعد مستمر ، وقد زادت المسافة بينهما زيادة كبيرة وعلى الأخص خلال العقدين الأخيرين . وهذه الظاهرة الإسكانية تؤكد

وجود انفصام حاد في الوقت الحاضر في المجتمع المصري بين شرائحه الدنيا من ناحية وشرائحه العليا من ناحية أخرى ، أي بين ما يمكن أن نسميه مجتمع " الندرة " و بين مجتمع " الوفرة " .

ومن الجدير بالذكر أن الإسكان يمثل عنصراً أساسياً من عناصر العمران ، فهما مرتبطان أشد الارتباط ، فإذا صلح العمران صلح الإسكان وإذا فسد العمران فسد الإسكان .

(٣) تدني مستوى الحياة الحضرية

يعاني الحيز الحالي تدنياً في مستوى الحياة الحضرية ؛ ويتمثل ذلك فيما يلي :

١ – زيادة الكثافة السكانية :

تبلغ مساحة الحيز المعمور حوالي ٥٠ ألف كيلو متر مربع ، ويبلغ تعداد مصر في الوقت الحالي حوالي أكثر من ٩٠ مليون نسمة . أي أن الكثافة السكانية علي المسطح المأهول تبلغ حوالي ١٨٥٠ نسمة علي الكيلو متر المربع ، وهي من أعلي نسب الكثافات في العالم .

ومن الملاحظ ارتفاع نسبة التكدس السكاني في الحضر ارتفاعاً كبيراً ، إذ بلغت الكثافة السكانية في القاهرة حوالي ٣٦ ألف نسمة في الكيلو متر المربع حسب تعداد ١٩٩٦ ، ثم ارتفعت إلي حوالي ٤١ ألف نسمة في تعداد ٢٠٠٦ ، بينما تتراوح هذه الكثافة في العواصم الأوروبية ما بين ٨ ــ ١٢ ألف نسمة . أي أن كثافة القاهرة تبلغ حوالي خمس مرات نظيراتها في العواصم الغربية . (وفي بعض أحياء القاهرة تصل الكثافة السكانية إلي ١٠٠ ألف نسمة في الكيلو متر المربع مثل حي باب الشعرية) . وهذا التكدس البشري الشديد له أثره البالغ علي المستوى العام لجودة الحياة الحضرية .

٢ – زيادة الكثافة البنائية ونقص المساحات الخضراء :

تعاني المدينة المصرية نقصاً شديداً في المساحات الخضراء ، سواء أكانت الحدائق أو المنتزهات العامة أو الحدائق الخاصة حول المباني . وتمثل المساحات الخضراء عنصراً أساسياً مهماً من عناصر التشكيل الحضري السليم من الناحية الوظيفية ومن الناحية البيئية وأيضاً من الناحية البصرية . ويبلغ نصيب الفرد من المساحات الخضراء في القاهرة أقل من نصف متر مربع واحد ، بينما يبلغ في كل من لندن وروما حوالي ١٠ أمتار مربعة ،

وفي باريس ١٢ متراً مربعاً ، ويصل في مدينة فيينا إلي حوالي ٢٦ متراً مربعاً . وهـذه المقارنة بين نصيب الفرد من المساحة الخضراء في المدن المختلفة توضح النقص الشديد في المساحات الخضراء في مدينة القاهرة . ولذا فإن بعض أحيائها تبـدو ككتـل بنائيـة ضخمة صماء ؛ دون أن يتخللها فراغات مكشوفة ومساحات خضراء . وتتـشابه المـدن المصرية الأخرى من ناحية النقص الشديد في المساحات الخضراء والأماكن المفتوحة مع مدينة القاهرة.

٣ -<u>التلـوّث البيئـي</u> :

تشمل البيئة هنا المحيط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان من أرض وهواء وماء . وطبقـاً لمؤشرات التلوث البيئي ، فإن المدينة المصرية تعاني تدهوراً بيئياً واضحاً أو ما يطلـق عليـه " هشاشة بيئية " كبيرة . ويرجع تلوث الهواء إلي كثافة الغازات المنبعثة من عوادم السيارات وأدخنة المصانع والورش داخل المدن ، ومن حرق الوقود والقمامة ، وكـذلك من كثرة الأتربة والغبار العالقة في الهواء .

أما تلوث المياه فيرجع إلي أن الصرف الصناعي وأحياناً الصرف الصحي يتم صرفها بدون معالجة ــ أو بمعالجة أولية ــ مباشرة علي مجاري النهر وفروعه . ونظراً لعـدم توفر نظم محكمة للصرف الصحي تمنع تسربه فقد ارتفع منسوب المياه السطحية الملّوثة ، مما أدي إلي تلوث أرضي كبير كان له أثره السلبي علي سلامة المنشآت وعلي البيئـة بوجه عام .

لقد تعدى التلّوث البيئي في كثير من الأحيان الحدود القصوى المسوح بها للعديد من هذه الملوثات ، مما جعل المدن المصرية وعلي الأخص القاهرة تقع في الشريحة الأخيرة من المدن العالمية عند تطبيق المقاييس البيئية عليها .

٤ – <u>الامتداد العمراني علي الأراضي الزراعية</u>

سبق أن ذكر أن الزيادة السكانية بدأت بمعدل متسارع في منتصف القرن العشرين علي حيز عمراني ضيق محدود ، دون أن يقابل ذلك اتساع مكاني لاستيعاب هذه الزيـادة . لذا فقد شهدت مصر زحفاً تدريجياً مستمراً للمدن للقرى علـي الأراضـي الزراعيـة الخصبة المحيطة بها . وقد صدرت العديد من القوانين والأوامر العسكرية التي تمنـع البناء علي الأراضي الزراعية . ولكن هذه القوانين لـم تحـل دون الامتـداد البنـائي المستمر عليها أمام الحاجة الضاغطة لمزيد من الإسكان والمنشآت الخدمية . وغني عن الذكر أن الحاجة للإسكان هي حاجة أساسية للإنسان لا يمكنه الاستغناء عنها شأنها شأن

الغذاء والكساء . وإذا لم تتوفر له بالطريق الرسمي المعتاد حسب تخطيطات عمرانية معتمدة ، يقوم بتوفيرها لنفسه علي أقرب أرض متاحة خارج النظام العام بكل أوامره ونواهيه . ومن الجدير بالذكر أن الجهات الرسمية لم تقم بتحديد كردونات للمدن والقرى وإعداد مخططات لها إلا في الآونة الأخيرة فقط ، مما ساعد علي زحف هذه المدن والقرى بسهولة علي الأراضي الزراعية المحيطة بها حتى تلاحمت في بعض الأحيان مع بعضها البعض . كانت مساحة الأراضي الزراعية في منتصف القرن العشرين حوالي ٦ ملايين فدان . ولكن مصر فقدت ٣٥% من هذه الأراضي الخصبة خلال النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة للامتدادات عليها . وتفقد سنوياً بمعدل يتراوح بين ١٠ آلاف فدان و ٣٠ ألف فدان . وإذا استمر هذا المعدل في التآكل فإن الأراضي الزراعية سوف تختفي ما بين نهاية هذا القرن ومنتصف القرن القادم ، ويصير الوادي والدلتا بكاملهما كتلة بنائية صماء .

من العرض السابق لمنظومة العمران المصري يتضح ما حاق بها من تدني وتشوّه خلال الحقبة الأخيرة وضرورة تغير الحياة الحضرية المصرية برمتها ، وذلك بالهجرة الجماعية إلي الحيز الخالي وتعمير وإقامة حضارة جديدة علي أسس جديدة . ذلك من ناحية ومن ناحية أخرى الارتقاء بمستوى الحياة الحضرية في الحيز الحالي وتنميته بعد أن أصبح عاجزا عن العطاء وتفاقمت مشاكله كما سبق توضيحه .

رابعاً ــ المكان والسكان والحضارة

تولد الحضارة نتيجة علاقة متبادلة ومركّبة بين الإنسان بكل طاقاته وقدراته وبين المكان بكل إمكاناته ومحدداته . أي أنه النسق الحضاري يطفو دائما علي السطح نتيجة التفاعل المستمر بين الإنسان والحيز المكاني الذي يعيش فيه . وفيما يلي الخطوط العريضة للتطور الحضاري الذي مرت به مصر عبر العصور .

(١) – الدورة الحضارية الأولى

هبط سكان مصر القدماء من الصحاري المشرفة علي وادي النيل ودلتاه حيث تركوا حياة الارتحال وبدأوا في ممارسة الزراعة . ومنذ ذلك الحين وحتى العصر الحديث اقترنت حياة السكان بالزراعة ، واستقر السكان في القرى والمدن ونشأت الحضارة

المعروفة بالحضارة المصرية وهي من أولى الحضارات التي عرفها الإنسان في العصر القديم .

لقد انتقل الإنسان خلال هذه الحضارة الفريدة من بداوته أو علي الأصح من بدائيته إلي مرحلة التطور الحضاري . ووضع المصري القديم بطاقاته الإبداعية أسس الحضارة ومؤسساتها ، والتي تتمثل في مؤسسة المجتمع بقيمه وعلاقاته ، ومؤسسة الدولة بأنظمة الحكم وتوازنات السلطة ، والمؤسسة التعبيرية والرمزية من نحت ونقش وعمارة والمؤسسة المعرفية من كتابة وتسجيل للتاريخ والأحداث . وتحددت علاقات الفرد بكل هذه المؤسسات الحضارية .

لقد استقر في عقل المصري القديم وفي وجدانه حركة محورين متعامدين أحدهما يناسب من الجنوب إلي الشمال علي سطح الأرض وهو النيل ، والآخر يناسب من الشرق إلي الغرب في السماء وهو الشمس ، وما تبع ذلك من تحديد " المكان " بجهاته الأصلية وتحويل " الزمان " من هيئته المطلقة المجّردة إلي وحدات مدركة . كما استطاع المصري القديم ربط الظواهر الكونية والطبيعية في سلسلة متصلة من الأسباب والنتائج ووضعها متكاملة في صورة ذهنية واحدة متكاملة . وقد عبرت عن تعامد المحور الشمسي والمحور النهري وارتباطهما في منظومة واحدة الدورات الزراعية المنتظمة والمتكرّرة بصورة مستمرة دائمة . كما تمثل تعامد المحورين أيضا في الشكل التربيعي للفن والشكل التكعيبي في العمارة المصرية القديمة . ويمثل الثالوث المقدّس ــ المكوّن من الأرض والنهر والشمس ــ جذور المعرفة المصرية برمتها الفيزيقية منها والميتافيزيقية علي سواء .

وقد أعطت الزراعة النهرية للمصري في قراه المتناثرة خصاله الأساسية المتمثلة في الترابط الأسري والاجتماعي والانطواء الموغل إلي داخل الذات والحذر مما هو خارج النطاق المكاني والمجتمعي الذي يعيش فيه . وقد ظلت هذه الخصال كامنة فيه خلال تاريخه الطويل وحتى العصر الحديث .

ونظرا لطبيعة الموقع الفريد لمصر ــ والسابق الإشارة إليه ــ فقد تعاقبت عليها من الخارج حضارات العالم الرئيسية المتمثلة في الحضارة الإغريقية الرومانية في العصر القديم والحضارة العربية الإسلامية في العصر الوسيط والحضارة الغربية في العصر الحديث . ولكن من الملاحظ أنه في حالة تلاقي هذه الحضارات والديانات والثقافات الواردة من الخارج فإن مصر كانت دائما خير مثال " للتهجين " وليس " للتصادم " الحضاري والديني والثقافي .

(٢) فتـــرة مـــا بين الحضـــارتين

هي الفترة التي نعيشها الآن والممتدة من أوائل القرن التاسع عشر وإلى بدايات القـــرن العادي والعشرين والتي فتُحت فيها الأبواب على مصـــراعيها بين مصـــر وأوربا وأخذت الحضارة الغربية طريقها إلى كافة مناحي الحياة المصرية : الاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافية والفكرية ونظم الحكم والإدارة . وقد أدى ذلك كله إلى متغيرات جذرية في هذه المجالات كان الهدف العام منها هو إقامة دوله حديثة في مصر على النمط الغربـــي ، فأقيمت البنية الأساسية اللازمة لمثل هذه الدولة من شبكات الري من تـــرع ورياحـــات وجسور وخزانات . وغطت مصر شبكات النقل من طرق وسكك حديدية بجانب النقـــل النهري الذي كان سائدا قبل ذلك . وقد أُدخلت في مصر الخدمات الاجتماعية بدرجاتها المختلفة : الصحية والتعليمية والثقافية مستوحاه من النظم الغربية . واســـتلهمت نظـــم الحكم والإدارة والتشريع والقضاء من النظم الفرنسية والانجليزية . كمـــا أن مـــدارس الفكر والفن والعلم التي كانت سائدة بجذورها في أوربا امتدت بفروعها إلى تربة مصر الثقافية.

وأُدخلت الصناعات تدريجيا إلى مصر بكافة مجالاتها : الزراعية والمعدنية والكيماوية و أصبحت الصناعة إحدى النشاطات الهامة في الاقتصاد المصري . كما أُخذت السياحة بأنواعها المختلفة : الثقافية والترفيهية والدينية أهمية متزايدة حقبه بعد حقبه .

وصارت مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين – نظرا لخصوصية موقعها –أكثر انفتاحا على العالم الخارجي وأخذت تقترب تدريجيا – سواء برغبتها أو رغـــما عـــنها – لتكـــون جـــزءا مـــن " النظام العالمي " بخيره وشره .

وقد زاد عدد السكان في هذه الفترة من ٣ مليون نسمة إلى ما يقرب من ١٠٠ مليـــون نسمة . كما تمت كل هذه المتغيرات في نفس الحيز المكاني الذي قامت فيـــه الـــدورة الحضارية الأولى الممتدة من الاستقرار الأول وحتى بداية القرن التاسع عـــشر . هـــذه المتغيرات الكبيرة في هيكل الدولة والمجتمع كانت لها آثارها العميقة والتي تتمثل فيمـــا يلي :

١ – <u>الانتقال من الأحادية إلي التعددية في الأنشطة التنموية</u>

تم انتقال المجتمع من مجتمع زراعي تقليدي أحادي النـــشاط بكـــل قيمـــه المـــستقرة والموروثة إلى مجتمع متعدد الأنشطة التنمويـــة مثـــل الـــصناعة والـــسياحة والتجـــارة

والخدمات. كما أن الزراعة وهي المهنة الأصلية للمصريين قد جرى عليها تغيّر كبير ، إذ اتجه الاقتصاد الزراعي من إنتاج المحاصيل الغذائية إلى إنتاج المحاصيل السلعية . وقد استلزم هذا الانتقال بالضرورة تغيراً كبيراً في الأنساق الاقتصادية والاجتماعية . كما استلزم أيضاً تغيراً في أنماط القيم والسلوك الفردي والمجتمعي .

٢ – <u>التغير الجذري في النسق العمراني</u>

كان نتيجة للتصنيع وتعدد الأنشطة التنموية الأخرى غير الزراعية أن تراجعت الصبغة الزراعية للمجتمع، ونمت ظاهرة التحضر نمواً كبيراً وبمعدّل متزايد وذلك إما نتيجة للزيادة الطبيعية لسكان المدن أو للهجرة المستمرة من الريف للحضر، حتى صار المجتمع المصري يعيش نصفه في القرى ونصفه الآخر في المدن .

ومع النمو السكاني السابق الإشارة إليه (من ٣ مليون إلى ١٠٠ مليون نسمه) فقد تضخمت المدن والمراكز الحضرية تضخما كبيرا وكذلك تضخمت القرى . ونظرا لأن هذا التضخم والامتداد تم في حيز محدود المساحة فقد تلاحمت المدن والقرى مع بعضها البعض . ومع التبادل المستمر بينهما في السكان والأنشطة فقد تلاشت الفروق بينهما الواحد تلو الآخر . وأدى ذلك إلى ما سبق تسميته " بتريف الحضر " و " تحضر الريف" .

٣ – <u>إزدواجية الفكر والثقافة</u>

مع الازدياد التدريجي لتغلغل الفكر الغربي في مناحي الحياة الثقافية وأيضا في مجالات الحياة العملية المختلفة من اقتصاد واجتماع وإدارة ، بل وفي بعض أنماط التقاليد والعادات ، ومع زيادة حدة الصدام بين هذا الفكر الوارد وبين كل ما هو تراثي وموروث ، انقسم الفكر المصري الحديث إلى مدرستين شديدتي التباين : الأولى ترى ضرورة الأخذ بمزيد من الفكر الغربي لأنه يعبّر في مجمله عن حضارة ديناميكية مستنيرة أتاحت للإنسان درجة كبيرة من حرية العقل والفكر وقادرة على حل مشاكل العصر وتحديات المستقبل، كما أتاحت للإنسان تقدما مذهلا خلال القرون القليلة الماضية . أما المدرسة الثانية فترى الحد من هذا الغزو الغربي ـــ كما تسميه ـــ والتمسك بتراثنا والإبقاء على هويتنا . وفي رأي هذه المدرسة أن الإمكانات الكامنة في موروثاتنا الحضارية ما يكفي للتجديد والتطوّر ومجارات الحضارات الأخرى غربية كانت أم شرقية .

ولم يستطع العقل المصري حتى الآن اكتشاف الصيغة المناسبة للتهجين بين الاتجاهين بدلا من التصادم بينهما . وقد أدى ذلك بالضرورة إلى انفصام فكري حاد أساسي في كيفية مواجهة هذا العصر في حاضره ومستقبله . إن مصر تعاني الآن ومنذ مدّة ليست قصيرة الازدواجية على مستويين : المستوى الفكري بين ما هو غربي وبين ما هو تراثي وموروثي . والمستوى الاجتماعي بين مجتمع الندرة ومجتمع الوفرة والذي سبق الإشارة إليه . وقد تركت هذه الازدواجية المزدوجة العقل المصري في حالق قلق وعدم استقرار جعلته غير قادر على خلق ما يسمى " بالوعي الجمعي " الذي يجمع المجتمع كله بمدارسه الفكرية وأطيافه الاجتماعية يقف على أساس مشترك موحّد .

٤ – <u>انتهاء الدورة الحضارية الأولى</u>

خلال العقود الأخيرة من هذه الفترة أتضح جليّاً أنه مع النمو السكاني الكبير ومحدودية المكان بل وتآكله ومع المتغيرات الجذرية في أنساق الحياة والتنمية أن الدورة الحضارية الزراعية قد قاربت على الانتهاء، وأن حضارة جديدة بأسس جديدة وفي مكان جديد على وشك أن تبدأ . وأن هذه الفترة الوسطى ما هي في حقيقة الأمر إلا فترة انتقالية بين دورتين من الحضارة تجري على أرض مصر . وليس هناك أصدق في وصف هذا الوضع الحالي بتوتره الفكري والاجتماعي من قول أحد أبرز مفكري مصر في القرن العشرين " ماضي لا يريد أن يرحل ومستقبل لم يأتي بعد "

(٤) <u>الدورة الحضارية الثانية</u>

مع الانتشار السكاني والاستقرار في آفاق تنموية جديدة في صحراوات مصر وسواحلها يبدأ ميلاد دورة حضارية جديدة تختلف جل الاختلاف عن سابقتها الأولى . ويرجع ذلك إلى المقوّمات التي ستقوم عليها تختلف عن مقوّمات الحضارة الزراعية الأولى . وتتمثل هذه المقوّمات فيما يلي :

١ – <u>اختلاف المكان</u>

قامت الحياة في الدورة الحضارية الأولي في وادي شريطي ضيق خصباً يمتد من الجنوب إلى الشمال . أما الحياة في الدورة الثانية فستقوم في أقاليم متعددة لكل منها طبيعته الايكولوجية المختلفة : منها الصحراوي ومنها الساحلي ، ومنها من يتكوّن من سهول

منبسطة أو من هضاب مرتفعة أو من وديان منخفضة . ولكل إقليم من هذه الأقاليم له خصوصيته البيئية التي ينفرد بها ، كما أن له أنشطته التنموية التي يتميز بها .

٢ – <u>الانتقال من استخدام التكنولوجيات التقليدية إلى استخدام التكنولوجيات المتقدمة</u>

تتطلب تحديات الحياة في الأقاليم الجديدة وفي تنميتها حتمية الانتقال من استخدام التكنولوجيات التقليدية التي عجزت عن تحقيق الاحتياجات المعاصرة والقدرة على المنافسة، إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة المتقدّمة (مثل الإليكترونية والنانو تكنولوجية وغيرها) في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية، حتى أصبحت هذه التكنولوجيات " آلة العصر ووسيلته ". ومع تطور هذه التكنولوجيات بمعدل متنامي سوف ينتج عنها متغيرات جذرية في مجالات العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية وتطبيقاتهما العملية ، أي تشكيل جديد في نسق الحياة بصورة عامة .

٣ – التوجه الاقتصادي والتنموي

مع التقدم التكنولوجي السابق ذكره سوف يكون الاتجاه العام نحو اندماج النشاطات الإنتاجية في نشاطات بينية تنموية كثيرة التنوّع والتعدّد . وسوف تقوم التنمية على أساس اقتصاد ديناميكي قوامه التحرك نحو بناء الاقتصاد المعرفي Knowledge based Economy وهو مفهوم تنموي يختلف تماما على الاقتصاد القائم على توفير الإنتاج Production Based Economy والذي يتعامل مع القيود والمحدّدات Constrains أكثر من تعامله مع الإمكانات المستقبلية . وهذا الاقتصاد المعرفي يحقق " النقلة التنموية " القائمة على مفاهيم التجديد والابتكار والمعرفة الحديثة . ويعني هذا الفكر الجديد قدرة الاقتصاد المصري على التغلّب على محدودية الموارد الطبيعية مستقبلا بإيجاد بديل لها قادر على دفع عملية التنمية وبمعدلات متسارعه وعلى الأخص موارد المياه والطاقة .

وكذلك في مجال القطاع السلعي فإنه سوف يخرج عن ثوبه الضيق التقليدي الذي يقصره على الزراعة والصناعات القائمة على الخامات الزراعية والاستخراجية ليشمل الصناعات غير المرتبطة بالموقع Foot loose ، والصناعات عالية التقنية Hi-Tech ، والنشاطات الخدمية ذات القيمة المضافة العالية High value Added .

وسوف تأخذ التنمية بكل ما تتطلبه مبادئ التنمية المستدامة والتي تعني استخدام الموارد والإمكانات بدون إهدار حق الأجيال القادمة في هذه الموارد والإمكانات. كما تعني تعزيز موارد الطاقة بالتوسع في استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، خصوصا وأن صحراوات

مصر هي المكان الأفضل على مستوى العالم في توليد مثل هذه الطاقة . وكذلك بزيادة الموارد المائية باستخدام التكنولوجيات الحديثة مثل تحلية مياه البحار في مواجهة الفقر في المياه الذي تعاني منه مصر حاليا .

وتعني التنمية المستدامة أيضا تدوير وإعادة استخدام كافة المخلّفات بأنواعها وكذلك معالجة مياه الصرف معالجة تسمح باستخدامها واعتبارها مورد إضافي من الموارد المائية .

وسوف يكون الاتجاه في التنمية نحو تحقيق مزيدا من العدالة الاجتماعية والعدالة المكانية. وتعني العدالة الاجتماعية توزيع ثمار التنمية توزيعا عادلا بين شرائح المجتمع . كما تعني العدالة المكانية توزيع استثمارات التنمية توزيعا عادلا على جميع الأقاليم . وبذا تساهم التنمية في تقليل التوتر الاجتماعي الذي تعيشه مصر الآن .

٤ – <u>أنساق العمران في الحيز الجديد</u>

سوف يستوجب التغير في الأنماط الاقتصادية بل وفي الفكر التنموي تغيرا في أنساق العمران بالحيز الجديد . فأنساق العمران أو " البيئة المشيّدة " تأتي دائما كنتيجة مباشرة لأنماط التنمية والإنتاج . وبالتالي فالتقسيم التقليدي للعمران بين ريف وحضر لم يعد عنصراً حاكماً في تشكيل العمران الجديد . إذ سوف تتحدد مواقع وأحجام المستقرات البشرية الجديدة وعلاقاتها الوظيفية والإدارية ــ الأفقية والرأسية ــ في إقليم تنموي حسب طبيعة الأنشطة التنموية التي سوف تتوطن في هذا الإقليم .

٥ – <u>اللامركزية والمشاركة الشعبية</u>

سوف يرى المستقبل تراجعاً كبيراً في المركزية المفرطة التي عاشتها مصر خلال تاريخها الطويل ، ذلك لأن هذه المركزية فقدت مبررات وجودها ، وأصبح الاتجاه العام يسير نحو اللامركزية خصوصاً في إدارة المجتمع وإدارة التنمية . أي أن يقوم كل إقليم من الأقاليم بإدارة ذاته بذاته في إطار السياسة العامة للدولة .كما يقوم بإدارة تنميته في إطار التنمية القومية الشاملة . وسوف يكون للإقليم خصوصيته التنموية والثقافية التي يتميز بها . وسيتبع ذلك تغيرا شاملاً في نظم الحوكمة والإدارة على المستوى المحلي والإقليمي والقومي .

وتعني اللامركزية مزيدا من المشاركة الشعبية الحقيقية في الشأن العام بل وفي وضع القرار على المستويات الثلاث أيضا : المحلي

والإقليمي والقومي . والتعبير الشهير في هذا الشأن هو أن اللامركزية تعني الديمقراطية
Decentralization means Democratization

٦ – <u>الفـــرد والمجتمـــع فـــي ظـــل النظـــام الجديـــد</u>

يهدف النظام الاجتماعي الجديد إلى بالارتقاء بالعنصر البشري ــ الفردي والجمعـــي ــ على أساس أنه بإمكاناته وقدراته يمثل المكوّن الأساسي للتنمية . هذا من ناحية ، ومـــن ناحية أخرى فإن الإنسان هو العنصر المستفيد من ثمار التنميـــة ؛ أي أن الإنســـان هـــو " الهدف " و " الوسيلة " في آن واحد . والإنسان هنا يعني كل من " الفرد " و " المجتمع " معا .

تستوجب التنمية الاجتماعية بدايةً ضرورة الوصول إلى توافق مجتمعـــي علـــى رؤيـــة محدّده لهذه التنمية . وتتمثل مثل هذه التنمية أساساً في أن يكون المجتمع المصري بجميع عناصره ــ الحكومة والمجتمع المدني والأسرة ــ قادراً على إطلاق الإمكانات البـــشرية المادية والمعنوية لجميع أفراده . وتعظيم الاستفادة منها لتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكافة شرائح المجتمع .

وفي ظل النظام الجديد يجب زيادة قدرات الإنسان المصري لكي يكـــون قـــادر علـــى استيعاب معارف العصر ومتطلباته ، واستخدام أدواته وإمكاناته بكفاءة عالية لكي يكـــون منافسا لغيره من مواطني الدول المتقدمة .

كما يجب أن يتجه التعليم وتتجه التربية الصحيحة نحو بناء شخصية الفرد الذاتية ، وتنمية قدراته على التفكير الحر والبحث التحليلي الموضوعي ، وتدريبه علـــى التعـــاون مـــع الآخرين والعمل معهم كفريق واحد ، والبعد عن الانفرادية في المجالات البينيـــة التـــي تتطلب التناسق والتكامل بين تخصصات عدّة لإنجازها . إن روح الفريق يجب أن تحـــل في العمل محل الإنفرادية التي هي السمة الغالبة في الوقت الحاضر ، والتي هـــي وراء التشتت في الجهود وضياع الوقت والمال دون الوصول إلى نتائج إيجابية حقيقية .

وسوف تتاح الخدمات الاجتماعية المختلفة ذات الجودة وعلى رأســـها التعلـــيم والـــصحة والسكن لجميع المواطنين . لذا فإنه ضروري إرساء مبدأ تكافؤ الفرص ، واعتبار حصول المواطن على هذه الخدمات حقاً أساسيا له . مع تأكيد عدم التميّز ضد الفرد لأي سبب ما مثل العجز أو ظروف أسرته الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية .

وعلى الرغم من ضرورة إرساء مبدأ التكافؤ الفرص ، إلا أن المجتمع سوف يستمر فـــي حاجة إلي التأكد على مبدأ التضامن والحماية الاجتماعية ، والتي تعني الترابط والتكافـــل

الواجب توافره لصالح أفراد أو أسر تفرض عليها ظروف تخرج عن إرادتها عدم القدرة على الاستفادة من الفرص والخدمات المتاحة ، وضمان مستوى مقبولا من المعيشة لها .

هذه هي الأسس التي سوف تقوم عليها الحياة الجديدة بالحيز الجديد ، والتي سوف تجعل من مصر دولة معاصرة متقدّمة تشارك غيرها من الدول المتقدّمة في بناء الحضارة الإنسانية المعاصرة . وهذا الانتقال لمصر من دولة نامية إلى دولة متقدّمة بالغ الأهمية في الوقت الحاضر . ذلك لأن الفجوة بين مجموعة الدول المتقدّمة وغيرها من الدول في ازدياد مستمر وبسرعة كبيرة تجعل تلافي المجموعتين في المستقبل أمراً بالغ الصعوبة ويكاد أن يكون مستحيلاً .

خامساً : <u>" توحيد القطرين " : الحيز القديم والحيز الجديد</u>

يتمثل نسق التنمية في الحيز القديم في الارتقاء بمستوى الحياة الحالية في كافة مناحيها ، أي تطوير وترميم ما هو قائم من وسائل التنمية وزيادة قدراتها التنافسية مع تخفيف حدّة مشاكلها القائمة المزمنة .

أما نسق التنمية في الحيز الجديد فيتمثل في إقامة حياة جديدة في مكان جديد تقوم على أسس جديدة معاصرة . وهذا لا يعني أن خط التنمية في كل من الحيزين يسير في توازي مع الآخر دون أن يلتقيان . بل يجب أن يتوحد الحيزان في حيز تنموي واحد يغطي السطح الجغرافي المصري بكامله ، ويجعل من مصر منظومة تنموية واحدة ومتكاملة .

ومشاكل الحيز الحالي المتفاقمة سوف تجد طريقها إلى الحل مع تنمية الحيز الجديد . ومثال على ذلك مشكلة العشوائيات المستشرية في الحيز القديم . فبعض الدراسات تشير إلى أن ما يزيد على ١٦ مليون نسمة تسكن في الأحياء العشوائية كما سبق ذكره . وفي دراسات أخرى يبلغ مسطح الأحياء العشوائية ٣٧% من مساحة الحضر . ومن الملاحظ أن العشوائية ــ أياً كان حجمها ــ في امتداد مستمر ومتزايد ، ولم يستطع أن يوقفها حتى الآن قانون أو إجراء إداري أو أوامر عسكرية . ذلك لأن الزيادة السكانية والهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية هي السبب وراء انتشار العشوائيات هذا الانتشار الواسع السريع في المدن القائمة . ولكن مع تنمية الحيز الجديد وتوفير ظروف معيشة أفضل به والانتقال السكّاني إلى هذه المحاور والأقاليم التنموية الجديدة ، فإنه من المتوقع أن يتوقف الانتشار العشوائي في الحيز القديم ثم يبدأ في الانحسار . وفي هذه الحالة يمكن علاجه علاجا حقيقيا وجذريا وليس علاجا سطحيا .

وبالمثل يمكن علاج مشاكل البطالة والأمية والفقر والكثافة السكانية المرتفعة والتي يعجز الحيز الحالي بحدوديته عن علاجها .

النتيجة

مما سبق يتضح أن مشكلة العشوائيات في مصر ليست مشكلة قائمة بذاتها يمكن علاجها منفصلة عن غيرها من المشاكل . إذ أنها ليست ظاهرة عابرة بل هي في الواقع ظاهرة متوطنة تولّدت عن عوامل عدّة : اقتصادية واجتماعية ومكانية متداخلة ومتراكمة خلال الستة عقود الأخيرة . لذا فقد صارت العشوائية جزءاً متكاملاً مع النسيج المصري الاجتماعي والعمراني المعاصر .

كما جاءت العشوائية كنتيجة حتمية لغياب الرؤية المستقبلية لمصر وكذلك نتيجة لسلبيات كبيرة في التشريعات وفي السياسات العامة التي أتبعت خلال هذه الفترة .

وقد أدى ذلك إلى أن جزءاً كبيراً من المجتمع باقتصاده وعمرانه ونمط حياته يعيش عشوائياً خارج النظام العام للمجتمع . وأصبحت الدولة منقسمة على ذاتها في كل مناحي الحياة بين ما هو " رسمي " وبين ما هو " غير رسمي " أي عشوائي .

لقد تمكنت العشوائية من الكيان المصري بأكمله وتغلغلت إلى أعماقه . وقد جرت كافة المتغيرات الكبيرة المتتالية والمتسارعة والتي ألمت به في هذه الحقبة دون توجيه أو تخطيط يذكر مما عزز العشوائية وساعد على انتشارها .

لذا فإن حل هذه الظاهرة واختلاعها من جذورها لا يمكن أن يتم إلا في إطار تغيرات شاملة للحياة المصرية في كافة مناحيها ، وضمن إستراتيجية جديدة للتنمية القومية الشاملة : الاقتصادية والاجتماعية والمكانية ، تعني أول ما تعني بامتداد الحيز الحالي إلى حيز جديد متسع يشمل صحراوات مصر وسواحلها وإقامة حياة جديدة على أسس معاصرة جديدة في هذا الحيز .

ويتم حل مشكلة العشوائيات على المدى الطويل بتعمير محاور وأقاليم تنموية جديدة قادرة على استيعاب الزيادة السكانية المستقبلية ، ويتاح بها مستوى مميز من جودة الحياة العصرية قادر على الجذب السكاني إليه من الحيز الحالي . وبذا ينتفي السبب المباشر وراء العشوائيات وهو " الهجرة غير الشرعية " من الريف والمحافظات النائية إلى المراكز الحضرية في الحيز الحالي على الرغم من ضيقة ومحدودية موارده .

أما على المدى القريب فإنه يجب إدخال الأحياء العشوائية داخل نطاق النظام العام للمجتمع ومحاولة الارتقاء بمستوى الحياة به على المحاور التالية :

- إزالة المباني الآيلة للسقوط والتي تمثل خطورة على ساكنيها مع تدبير أماكن بديلة لهم .
- مد المرافق الأساسية وتوفير الخدمات البلدية وتحسين البيئة العمرانية لهذه الأحياء .
- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى الأخص التعليم الأساسي والفني . والخدمات الصحية العامة الأساسية والتي تهتم بصفة خاصة بصحة الطفل والمرأة .
- الاهتمام بالتنمية البشرية لسكان هذه الأحياء ليكونوا أكثر قدرة على الخروج من دائرة الفقر والعجز التي يعانون منها الآن .

وقد أحسنت الدولة صنعاً بإنشاء صندوق العشوائيات لإدارة تنمية الأحياء العشوائية والتنسيق بين كافة الجهات المهتمة بهذه التنمية .